دور المنظمات الدولية في العراق (منظمة الهجرة الدولية) انموذجا

The role of international organizations in Iraq (International Organization for Migration) as a model

م.م. دلال حميد عطية

جامعة بغداد – مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية

dalal.h@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١/١٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٤/٣٠

الملخص:

تساهم المنظمات الدولية بأختلاف أنواعها سواء الحكومية منها او غير الحكومية بأعتبارها شخصا اساسيا من اشخاص القانون الدولي الى جانب الدول في تطوير قواعد هذا الاخير وتأطير المجتمع الدولي وما باتات يسمى بالمجتمع المدني الدولي خاصة في مجال حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وضمان اعمالها وهناك عديد من المنظمات الدولية العاملة في العراق منها بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وهي بعثة سياسية أنشئت في عام ٢٠٠٣ بموجب قرار مجلس الامن التاسع للأمم المتحدة رقم١٥٠٠ بناءأ على طلب حكومة جمهورية العراق لتقديم المساعدة من خلال المشورة في قضايا عدة وكذلك منظمة العمل الدولية كون العراق عضوا فيها منذ عام ١٩٣٢ وقد افتتحت فرعاً لها في العراق عام ٢٠٢٠ في العاصمة بغداد استجابة لطلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكذلك هناك المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لتقديم الدعم في جميع اتحاد محافظات العراق الثماني عشر بأتباع نهج شامل يركز على التأثير المستدام وطويل الاجل مع خدمة المناطق الحرجة والضرورية ايضاً وتوفير الاحتياجات الفورية لأولئك الذين يعانون من النزوح والازمات الطويلة الأمد، فضلا على ذلك تدعم المنظمة الدولية للهجرة في العراق الحكومة العراقية لأدارة الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية وتعمل جنباً الى جنب مع السلطات الحكومية العراقية ومنظمات المجتمع المدني لتهيئة الظروف لتنشيط واستقرار وأصلاح الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية، العراق، منظمة الهجرة الدولية، اللاجئ.

Abstract:

International organizations of different kinds, whether governmental or non-governmental, contribute as an essential person of international law as well as states in the development of the rules of the latter and the framing of the international community and Mabatat called international civil society, especially in the field of human rights and international humanitarian law and ensuring their work and there are many international organizations operating in Iraq, including the United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), a political mission established in 2003 under the ninth United Nations Security Council Resolution

No. 1500 Building Top Request of the Government of the Republic of Iraq to provide assistance through advice on several issues, as well as the International Labor Organization (ILO), of which Iraq has been a member since 1932 and has opened a branch in Iraq in 2020 in the capital, Baghdad, in response to the request of the Ministry of Labor and Social Affairs, as well as there is the International Organization for Migration (IOM) to provide support in all eighteen governorates of Iraq with a comprehensive approach that focuses on sustainable and long-term impact while serving critical and necessary areas as well as reversing immediate needs. For those suffering from displacement and protracted crises, as well as IOM supports the Government of Iraq to manage safe, orderly and regular migration and works together with Iraqi government authorities and civil society organizations to create conditions for the revitalization, stability and reform of the social, economic and political life of the country.

Keywords: International organizations, Iraq, International Organization for Migration, refugee.

المقدمة

تعمل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في العراق شأنها شأن المنظمات الدولية الاخرى العاملة في العراق مثل (بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومنظمة العمل الدولية، حيث تعمل المنظمة الدولية للهجرة في العراق بالتعاون مع حكومة العراق المركزية وحكومة اقليم كردستان لتقديم الدعم في جميع انحاء محافظات البلاد ال (١٨)، وذلك عن طريق اتباع نهج شامل يركز على التأثير المستدام وطويل الاجل، مع خدمة المناطق الحرجة والضرورية ايضا، وكذلك تقديم الاحتياجات الفورية لأولئك الذين يعانون من النزوح والازمات المتعاقبة، علاوة على ذلك، تدعم المنظمة الدولية للهجرة في العراق الحكومة العراقية لإدارة الهجرة الامنة والمنظمة اي الهجرة الشرعية وتعمل جنبا الى جنب مع السلطات الحكومية العراقية ومنظمات المجتمع المدني لتهيئة الظروف لتنشيط واستقرار الحياة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد.

وتعد قضية الهجرة من القضايا التي تفرض نفسها بقوة على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية نتيجة انعكاسها على الاوضاع سواء الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول سواء كانت تلك الدول مصدرة أم مستقبلة وحتى دول العبور وشهدت معظم المجتمعات تزايد معدل الهجرة لأسباب مختلفة ومتعددة ويمكن القول ان ظاهرة الهجرة قد أصبحت من المشاكل المعاصرة التي افرزها التقدم الصناعي وما لحقه من تطورات اقتصادية مهمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقد تنامت هذه الظاهرة في بدايات القرن الماضي بفعل الفقر ونقص فرص العمل والقمع السياسي والديني والعنصري كما ساهمت الاحداث المتلاحقة والمتسارعة المرافقة للعولمة في توسيع الفجوة بين الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا ودول العالم الثالث المتخلفة اقتصاديا.

اهميـة البحـث: تنبـع اهميـة البحـث هذا فـي توضـيح المفـاهيم الأساسـية: الهجـرة، النـزوح، المسـاعدات الإنسانية وعمل المنظمة من خلال تطبيق برامجها على كافة المستويات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية

منهجيـة البحـث: نظرا لعنوان البحث فقد تم اتباع المنهج التاريخي في بيان التطور التاريخي لنشأة المنظمة وتطورها ومن ثم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل اهداف المنظمة واعمالها وبرامجها ومباداتها واستراتيجياتها على مستوى العالم وفي العراق خاصة

أهداف البحث: كانت اهداف البحث تتمحور بما يلي

- استكشاف الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة في العراق.
- تقييم تأثير هذه الأنشطة على المجتمعات المحلية والنازحين.
- تحليل التحديات التي تواجهها المنظمة في تنفيذ مشاريعها.

اشكالية البحث: تتمثل بتعدد الاجهزة او اللجان الدولية التي اختصت بموضوع الهجرة مما ادى الى صعوبة في البحث لتداخل المعلومات مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) مدار بحثنا هذا ومفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالاضافة الى اللجنة الدولية لمساعدة المهاجرين، ومن الاشكاليات الاخرى قلة المصادر وعدم توفرها في هذا الموضوع.

فرضـية البحـث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " المنظمة الدولية للهجرة أحد اهم المنظمات الدولية ذات التأثير المباشر في العراق نظرا لما تقدمه من برامج واستراتيجيات ساعدتها على تحقيق اهدافها، ويعتبر فرعها بالعراق واحدا من الفروع المستمرة بعملها وبالتعاون مع الحكومة العراقية لمساعدة المهاجرين سواء كانوا مهاجرين داخليا ام دوليا"

وبناءا على ما تقدم تم تقسم البحث على مطلبين:

المطلب الاول: تعريف منظمة الهجرة الدولية (IOM) وأهدافها.

المطلب الثاني: عمل المنظمة الدولية للهجرة ودورها في العراق، خاصة بعد الأزمات الإنسانية والنزاعات.

المطلب الاول: تعريف المنظمة الدولية للهجرة iom وما هي اهدافها

قبل التطرق لتعريف المنظمة الدولية للهجرة لابد من اعطاء تعريف مبسط للهجرة، فقد عرفت المنظمة العالمية للهجرة (الهجرة): على انها تنقل شخص او مجموعة اشخاص سواء بين البلدان او داخل نفس البلد بين مكانين فوق ترابه ويشمل مفهوم الهجرة جميع انواع تنقلات الاشخاص لتغيير محل الاقامة المعتاد كما تعرف على انها ظاهرة اجتماعية وجدت وما زالت توجد في كل زمان ومكان وهي الارتحال والانتقال الفيزيقي للأفراد والجماعات من مكان اقامة دائمة اعتادوا عليه الى منطقة اخرى لمده قد تقصر او تطول [١]

وتعرف (الهجرة) بأنها انتقال الافراد من مكان الى مكان اخر سواء كان ذلك الانتقال داخل حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية كما هو الحال بالنسبة للهجرة التي تقع في داخل القارة الافريقية حيث أصبحنا نشهد ارتفاع كبير في معدل الهجرة من دول الجنوب الى دول الشمال [٢].

اما الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه (الهجرة الدولية) وقد تتم الهجرة بشكل قانوني وقد تتم خلال تسريب المهاجرين من الدول المقصودة بطريقة الشرعية وتعرف (وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة) المهاجر بانه اي شخص بغض النظر عن الوضع القانوني للشخص، وما إذا كانت الحركة قوية او غير طبيعية، وما هي اسباب الحركة، او ما هي مدة الاقامة [٣].

اما الهجرة الديموغرافية فيمكن تعريفها: انها عملية انتقال او تحول او تغيير لفرد او جماعة من منطقة اعتاد الاقامة فيها الى منطقة اخرى داخل حدود البلد او خارج حدود البلد وتحدث الهجرة نتيجة لعدة اسباب كما وجدت عدة نظريات مفسرة لها وتقسم الهجرة الى عدة انواع داخلية وخارجية حرة او اجبارية دائمة او مؤقتة وغير ذلك من التقسيمات الهجرة تعني عملية التحرك للسكان سواء داخل الحدود الوطنية او خارجها سواء كان اللاجئين او الناجحين او المهاجرين الاقتصاديين [٤].

تعد الهجرة ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية وقد ارتبطت بالإنسان منذ القدم فالإنسان بطبيعته يبحث عن الظروف المعيشية الافضل للحياة وقد اصبحت القارة الاوروبية بمثابة الحلم الذي يراود المهاجرين فهي تعني العيش في امان واستقرار وازدهار اقتصادي ومستقبل امن غير ان اوروبا التي استقبلت اعداد كبيرة من المهاجرين منذ فترة وفترات طويلة وابحث عن الكيان الاجتماعي اقتصادي وربما سيأتي فيها بدأت معاني المشكلات انعكاسات ومصاعب امنية واقتصادية واجتماعية وهو ما حكم على الدول الاوروبية مواجهة قضية الهجرة لا سيما غير الشرعية بمجموعة من الاجراءات والقوانين والتي مثلت التحول في سياساتها في التعامل تجاهل تلك القضية[٥].

كما تعتبر الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي تسلل شخص او جماعة عبر الحدود البرية او البحرية والاقامة بدولة اخرى بطريقة غير قانونية وقد تكون الهجرة في اساسها قانونية وتتحول فيما بعد الى هجرة غير شرعية وما يعرف بالإقامة غير الشرعية وللهجرة غير الشرعية دوافع واسباب ادت الى تزايدها كأوضاع التي تعيشها مجتمعات الدول الفقيرة والنامية من فقر وبطالة وعدم استقرار كما لها اثار متعددة سواء على البلد المصدر او المستقبل من ناحية اقتصادية اجتماعية سياسية امنية والمعالجة ظاهره الهجرة غير الشرعية عملت الدول الأوروبية على القضاء على اسباب هذه الظاهرة وذلك بوضع خطط وبرامج[٦].

وهناك من عرف الهجرة بصورة عامة على انها: مصطلح عرفه الانسان قديما حيث كان تنقل الاشخاص وممتلكاتهم من منطقه الى اخرى موجودا ومتعارف عليهم منذ قرون عده وذلك بقيه الاسترزاق وتلبيه الحاجات الأساسية والتي لا تتوفر في منطقتهم وهذا بمراعاة الشروط القانونية والضوابط المحددة للمنطقة التي يتم الانتقال اليها ورغم وجود هذه القوانين الا ان بعض الافراد يغامرون بالتسلل وخلقهم لها وقد ظهرت اشكال عديده من الاعتداءات على امن الدول واستقرارها ما دفعها الى تدعيم ثلاثة حدودها التي تعد خط الدفاع الاساس ضد اي محاوله لاعتداء او تسلل[٧].

اما مصطلح النزوح فقد عرفت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية النازحين (داخليا): هم الاشخاص الذين قد أكرهوا على الهرب او ترك منازلهم او اماكن اقامتهم المعتادة، لاسيما نتيجة او سعيا لتفادي اثار

النزاع المسلح او حالات العنف العام او انتهاك حقوق الانسان او كوارث طبيعية او من صنع الانسان والذين لم يعبروا حدودا دولية معترف بها الدولة [٨].

اما اللاجئ: هو اي شخص بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او اراءه السياسية، يكون خارج جنسيته او مكان اقامته المعتادة، ولا يستطيع او بسبب الخوف لا يريد ان يستظل بحماية ذلك البلد الذي لا يكون مستثنى من الحماية [٩].

ويخضع اللاجئ لعدة قوانين على رأسها أتفاقية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٥١ والميثاق الخاص بأوضاع اللاجئين لعام ١٩٦٧، ولكن طبقا للسرد التاريخي فقد بدأ أول ملامح ظاهرة اللجوء في العام ١٩٤٨ مع القانون الامريكي للجوء، ذلك مع إدراك ان اللاجئ حين يهاجرا برا او بحرا من دولته متجها لدولة اخرى وقبل ان يطلب اللجوء من دولة محددة فيكون في تلك الاثناء البينية مهاجر غير نظامي، حتى يقبل طلبه بتقنين وضعه من خلاله طلب اللجوء رسميا فيصبح لاجئ [١٠].

اما مصطلح المهاجر غير النظامي فيطلق على من يغادر بلاده ويدخل حدود دولة اخرى بشكل سري دون وثائق ودون الخضوع للقوانين التي تقرها دولة المقصد بالنسبة له كمهاجر الى اراضيها، ويظل مقيم داخلها دون وثائق او اوراق تقنن وضعه [١١].

المنظمة الدولية للهجرة (IOM): هي منظمة حكومية دولية تأسست عام ١٩٥١. تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول في مجال الهجرة، وتقديم المساعدة للمهاجرين واللاجئين، تعتبر IOM اليوم واحدة من أبرز المنظمات في مجال الهجرة على مستوى العالم، حيث تتعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها واهم تلك لأهداف: [١٢]

١. **إدارة الهجرة:** توفير الدعم للدول في إدارة تدفقات الهجرة بطرق آمنة ومنظمة.
٢. **حماية المهاجرين:** ضمان حماية حقوق المهاجرين وتعزيز رفاههم.
٣. **تقديم المساعدة الإنسانية:** مساعدة اللاجئين والنازحين بسبب النزاعات أو الكوارث.
٤. **تعزيز التنمية:** دعم التنمية المستدامة من خلال الهجرة.

وتعتبر الهجرة الدولية ظاهرة بنيوية تحددها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية المترابطة بين دول الطرد ودول الاستقبال هذه العوامل تتجسد اساسا في عوامل الدفع والجذب والتي تختلف من بلد لآخر ومن منطقة الى اخرى الا انه لا يمكن اخفاء دور الافراد والاسرة في اتخاذ قرار الهجرة انطلاقا من دوافع موضوعية وذاتية متباينة بين المجتمعات وقد ادى هذا التباين في التحليل الى ظهور عدد من النظريات على المستوى الكلي والجزئي لتفسير محددات الهجرة الدولية وتداعياتها في مختلف المجالات المعرفية خاصة العلاقات الدولية وتطوير خصائص هذه الظاهرة واختلاف سلوكيات المهاجرين [١٣].

اما عن مسببات التي تؤدي الى الهجرة سواء كانت هجرة داخلية ام هجرة خارجية فهي كثيرة ومتعددة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التغيير البيئي فهو أحد الاسباب الجذرية للجرة وذلك

عندما يعمل هذا التغيير على تقليل متوسط الدخل وتكون تأثيراته خطرة في زيادة حالة عدم الاستقرار في متوسط الدخل او من خلال تأثيراته الاجتماعية عندما تصبح حالة البيئة اقل ملائمة [١٤].

كما ان الوضع السياسي للدول المرسلة يؤثر في حجم المغادرة ويأتي في مقدمة ذلك التوتر السياسي الذي يمكن ان ينتج عنه تفجير العنف والحرب الاهلية مثل النزاعات الاثنية والعنف بين الدول ومواطنيها، وقمع مجموعة معينة من السكان او الانتفاضة ضد السلطات الحاكمة والحروب بين الدول، وكذلك انتهاك حقوق الانسان قد ينعكس في الغالب على صورة مشاكل اجتماعية وسياسية وجذرية عميقة تمر بها الدول وتؤدي الى عدم الاستقرار قد تدفع للهجرة القسرية [١٥].

ومن الاسباب اولية قد تدفع اصحاب الكفاءات الى مغادرة بلدانهم فهي تعود الى التباينات الموجودة بين الدول في الفرص المهنية والاقتصادية فقد مكنت اقتصاديات البلدان الصناعية القوية من استيعاب اعداد كبيرة من الاشخاص من ذوي المهارات العالية في المراتب المهنية أكثر مما تستطيعه البلدان النامية، فالعامل المهني هو الاكثر جدية في التحفيز على الهجرة، كون لن الهجرة تسهل الاتصال بالمؤسسات العلمية المتقدمة ودور النشر والمجلات المتخصصة اضافة الى انخفاض رواتبهم في بلدانهم [١٦].

المطلب الثاني: عمل منظمة الهجرة الدولية في العراق

تأسس مكتب المنظمة في العراق عام ٢٠٠٣، بعد الغزو الأمريكي للعراق، وكان دور المكتب في العراق يقتصر على تقديم المساعدة الإنسانية و دعم النازحين واللاجئين وإدارة الهجرة وتقديم المشورة للحكومة العراقية حول سياسات الهجرة ، واعداد برامج إعادة التوطين، و مساعدة المهاجرين في العودة إلى بلادهم أو الانتقال إلى أماكن أخرى[١٧].

ما تجدر الاشارة اليه ان حركة الهجرة الداخلية بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن على وتيرة متساوية منذ بدايتها وحتى الان بل تأثرت بواقع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتباينة بين الطرد والجذب ولقد كان للعامل السياسي الدور الاكبر في تحديد اتجاهات الهجرة الذي يظهر انه حجم تيارات الهجرة الداخلية ترتبط ارتباطا وثيقة بمستوى الاستقرار السياسي وقد اختلفت فترة التدخل العسكري في العراق عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠١٦ عن الفترة التي امتدت من عام ٢٠١٤ بداية موجة النزوح الكبير جراء العمليات الإرهابية الى نهاية عام ٢٠٢٠ تقريبا[١٨].

وقد شهدت السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣ حراك سكانيا كبيرا نتيجة عمليات الهجرة والتهجير القصري للسكان بسبب العنف المتنامي وخاصة في المناطق التي عرفت اعلاميا ب (المناطق الساخنة) فلقد طرأ على المشهد العراقي تفجيرات انتحارية وجرائم قتل بشعة وعشوائية ضد المدنيين التي بلغت ذروتها بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء ٢٠٠٦/٢/١٨ وقد شكل هذا الحدث انعطافا كبيرا اخذت بعده ظاهرة الهجرة القسرية ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، اذ شهد عام ٢٠٠٦ نتيجة ارتفاع عدد القتلى والجرحى والنازحين اعمالا ارهابية دامية، فبحسب ما جاءت به تقارير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بلغ اجمالي عدد المدنيين الذين قتلوا خلال شهر تموز فقط من العام نفسه ٣٤,٤٥٠

قتيلا. ونحو ٣٦٩٨٥ جريحا ووفقا للمصادر الرسمية العراقية بلغ عدد النازحين داخليا في العراق خلال الاشهر القليلة التي تلت احداث سامراء نحو ٢٤٦,٣٣٧ عائلة بواقع مليون و٤٢٨,٧٥٥ نسمة وما ان حل عام ٢٠٠٧ شرعت الحكومة العراقية بتطبيق خطة امنية جديدة بدأت من بغداد أطلق عليها خطة فرض القانون استهدفت الجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة كافة بغض النظر عن الانتماء القومي والحزبي اخذ بعدها الامن يستتب تدريجيا مما شجع العديد من العوائل النازحة على العودة الى مناطق سكناها السابقة [١٩].

ولا يكاد يخفى على احد الاثر البالغ الذي تركه التهجير القسري في تمزيق وحدة النسيج الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي واطيافه المتنوعة فلقد كان سببا في تشويه التماسك المجتمعي وتشظي الاسر وفك الروابط الاجتماعية فكما هو معروف النقص الكبير من المهاجرين بعد عام ٢٠٠٣ انما نجوا هربا من العنف والتهديد بالقتل والاضطهاد من قبل ابناء مناطقهم الذين انضموا للجماعات المسلحة والعصابات الارهابية فمن الصعب جدا على هؤلاء بعد عودتهم مجددا مع من اسهم في قتلهم واستباحة حرماتهم وسلب ممتلكاتهم الامر مما اضطر الكثير منهم الى التوجه طلبا للأمن والحماية وهذا بطبيعة الحال ساهم في التقليل من فرص التحالف وزاد من حضور الانقسام والتوتر بين مكونات المجتمع[٢٠].

ومن الطبيعي فأن نتائج الهجرة لا تقتصر على الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية فحسب بل هي ظاهرة شاملة لها ابعاد ومضامين تطال كافة المستويات النفسية والصحية والامنية للفرد والمجتمع والضغوطات النفسية التي يتعرض لها الافراد المهجرين قصرا جراء تعرضهم للترهيب أو القتل أو تعرض احد افراد عائلاتهم للقتل او الاختطاف امام انظارهم وسلب منازلهم وممتلكاتهم وانتهاك اعراضهم او نتيجة للأوضاع الحياتية البائسة التي يعيشونها في مواطن النزوح من فقر وبطالة ومأوى يفتقر لأبسط الخدمات الاساسية الضرورية للحياة تجعلهم عرضة للاضطرابات النفسية والاكتئاب ولا شك ان المرأة حصدت الاثر النفسي البالغ جراء ذلك حيث اشارت نتائج مسح احوال النازحين في العراق لعام ٢٠١٤ العدد النساء اللواتي تعرضن للاختطاف بلغ ٣٥٠٠ امرأة معظمهن من النساء الايزيديات وما زال الكثير منهن مجهولات المصير وان نحو ١٠٩٣ من الفتيات دون سن ١٨ تعرضن للاعتداء وانتهاك حقوق الانسان بأبشع صورها وكانت أعلى نسبة في محافظه نينوى ٣٥%.محافظه صلاح الدين بنسبه ١٩% علاوة على كل ذلك تزايدت المسؤولية الاجتماعية المناطة بالنساء في ظل فقدان ازواجهن وذويهن ما بين قتيل ومعتقل او مصاب غير قادر على العمل[٢١].

اما عن طبيعة الظروف المعاشية التي عاشها معظم المهجرين والنازحين فقد كانت مليئة بالعوز والفقر والجوع والبطالة والمرض وقد شكلت ذه الظروف الصعبة خطورة كبيرة عليهم مما جعل مخيمات النازحين والمناطق العشوائية التي استوطنها المهجرين والنازحين بيئات مناسب لانتشار الاوبئة والامراض المعدية والانتقالية ففي تقييمها للواقع الصحي للسكان الناجحين داخليا في العراق اشارت منظمة الصحة العالمية في احد تقاريرها الى ان الوضع خطير جدا ويبعث القلق ومن الاهمية البالغة التصدي فورا

للنقص في الخدمات الصحية الاساسية التي يحتاجها النازحون في المجتمع العراقي فالاف من الاطفال الصغار والنساء الحوامل والاشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن راحوا ضحية تدهور الواقع الصحي والنقص مستوى الخدمات الوقائية والعلاجية ومن جانب اخر يمكن ان تفهم حركة المهاجرين الداخلية والخارجية في الانتقال العديد من الامراض الوبائية المعدية وتفشيها بين منطقة واخرى[٢٢].

اما يما يتعلق بالجانب الامني فيتمثل في ما تتركه الهجرة من اثار وتداعيات سلبية على المناطق المستقبلة للمهاجرين فارتفاع معدلات الفقر والبطالة والحرمان وغياب حقوق الانسان وغيرها من الاوضاع التي يتعرض لها النازحون قد تدفع بعضهم الى ارتكاب الكثير من الجرائم الخطيرة على المجتمع كالقتل والسرقة والدعارة والتعاطي للمخدرات المتاجر بها او الانتماء للعصابات المتخصصة بالعمليات الارهابية وهذا ما اشارت له العديد من المسوحات الموقعية والدراسات الميدانية للمناطق في بعض المحافظات [٢٣].

ومن البديهي ان يطرأ تغيير في عمل مكتب المنظمة الدولية للهجرة في العراق في فترة ما قبل ظهور الجماعات الارهابية (داعش) عنه في فترة ما بعد ظهور داعش فقد كان عمل المنظمة قبل ظهور داعش يقتصر على التنمية والإعادة اذ كانت أنشطة (IOM) تركز بشكل أساسي على برامج التنمية وتحسين ظروف المعيشة و كذلك دعم إعادة تأهيل المجتمعات وكذلك تهتم بالهجرة النظامية مثل تقديم الدعم للمهاجرين والمغتربين بالاضافة الى ما ذكرناه سابقا على الرغم من وجود مجموعة تحديات كانت تعيق عمل المنظمة ويمكن ايجاز تلك التحديات بما يلي: [٢٤]

١. التحديدات التي تتعلق بالأمن والاستقرار فقد اثرت التوترات الامنية واستمرارها في بعض المناطق على قدرة المنظمة على الوصول إلى المحتاجين والمهجرين والنازحين.

٢. تحديات اقتصادية بما في ذلك نقص التمويل الذي أثر ويؤثر على قدرة المنظمة على تنفيذ برامجها بشكل فعال وتحقيق كافة اهدافها المنشودة.

٣. تحديات ترتبط بالاحتياجات الإنسانية المتزايدة اهمها زيادة عدد النازحين والعائدين بسبب النزاعات أو الأزمات، مما يتطلب استجابة سريعة وموارد إضافية.

٤. تحديات تتعلق بالمساعدات اللوجستية – واخرى تتعلق بالنقل والإمداد في المناطق النائية أو المتضررة من النزاعات والعمليات الارهابية.

٥. التغيرات المناخية– اذ يعتبر التغير المناخي تحدي اخر قد أثر على الهجرة والنزوح، مما يتطلب استراتيجيات جديدة للتكيف والتأقلم.

٦. النزوح المستدام والتحديات المتعلقة بدمج النازحين في المجتمعات المضيفة وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

وقد تتطلب هذه التحديات استراتيجيات مرنة وتعاونية لمواجهة الأزمات المتزايدة في العراق.

فكانت تتعامل منظمة الهجرة الدولية (IOM) مع تحديات الأمن والاستقرار في العراق من خلال عدة استراتيجيات وتدابير، تشمل: [٢٥]

١. من اجل اتخاذ قرارات مستنيرة تخص انشطة المساعدات تعمل المنظمة الدولية للهجرة على اجراء تقييم مستمر للمخاطر من خلال تقييمات دورية لمخاطر الامن في المناطق المستهدفة.

٢. تعمل المنظمة الدولية للهجرة في العراق على بناء علاقات تعاون مع السلطات الأمنية المحلية لضمان سلامة موظفيها والمستفيدين، وتنسيق الجهود لتسهيل الوصول إلى المناطق المتضررة.

٣. تستخدم المنظمة الدولية للهجرة القنوات البديلة لتقديم المساعدات او من خلال الشركاء المحليين وتنفيذ برامج مرنة وتطوير برامج تتلائم مع الظروف الامنية المتغيرة.

٤. تتبع المنظمة استراتيجيات تعزز من المشاركة المجتمعية بغية تحقيق اهدافها الانسانية ومن هذه الاستراتيجيات توعية المجتمع المحلي وتنظيم ورش عمل وندوات لتوعية المجتمعات المحلية حول الأمان والسلامة وايصال المعلومات اللازمة والضرورية في سبيل ذلك.

٥. ومما سمح للمنظمة بالتعديلات السريعة عند الحاجة لتلك التعديلات هو استمرار المنظمة الدولية للهجرة في العراق بالمراقبة والتقييم من خلال إنشاء آليات لمراقبة الوضع الأمني وتقييم فعالية انشطتها وتحرك كوادرها.

٦. تطوير استراتيجيات الطوارئ وذلك من خلال وضع خطط استجابة للطوارئ لمواجهة الأزمات المفاجئة، مما يضمن استمرارية تقديم المساعدات في ظل الظروف الصعبة.

٧. عملت المنظمة على تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني وكذلك من خلال التعاون مع منظمات محلية لتعزيز الاستجابة الأمنية وتوسيع نطاق الوصول إلى الفئات المستضعفة.

٨. وضعت المنظمة مجموعة خطط واستراتيجيات هدفها معالجة الاثر النفسي للنزاعات كون ذلك يعزز الاستقرار المجتمعي والنفسي في ان واحد وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنازحين والمهجرين وبهذا تكون قد ساعدت في تحسين بيئة الامان والاستقرار للنازحين والمجتمعات المضيفة.

اما فيما يخص الحكومة العراقية واليات التعاون من المنظمة الدولية للهجرة، تتبع الحكومة العراقية عدة استراتيجيات لزيادة فاعلية عمل منظمة الهجرة الدولية (IOM) في العراق، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات [٢٦]:

١. التعاون والتنسيق–تعزيز التعاون بين الحكومة العراقية وIOM من خلال إنشاء لجان تنسيقية مشتركة لمناقشة القضايا المتعلقة بالهجرة والنزوح وتسهيل العمليات الإنسانية، وكذلك توفير الدعم اللوجستي– تقديم الدعم اللوجستي للمنظمة لتسهيل الوصول إلى المناطق المتضررة، بما في ذلك توفير الحماية الأمنية للموظفين.

٢. العمل على تطوير سياسات وطنية متكاملة تتعلق بالهجرة والنزوح، مما يساهم في تحسين استجابة الحكومة للتهديدات الإنسانية، وكذلك زيادة التمويل من خلال العمل على تأمين التمويل اللازم من خلال الشراكات مع المجتمع الدولي والجهات المانحة لدعم المشاريع الإنسانية.

٣. تعزيز القدرات المحلية من خلال دعم بناء قدرات المؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من اجل تعزيز قدرتهم على إدارة الأزمات وتقديم المساعدات الإنسانية، وايضا تشجيع وتعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، مما يسهم في تحسين فعالية البرامج التي تهدف الحكومة الى تحقيقها بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

٤. توجيه الموارد والجهود بشكل يكون أكثر فاعلية وكذلك تعمل الحكومة على تقييم الاحتياجات من خلال اجراء تقييم شامل للاحتياجات الإنسانية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في العراق IOM.

٥. التوعية والتثقيف– تنظيم حملات توعية والتثقيف حول حقوق النازحين والعائدين، مما يزيد من الدعم المجتمعي للبرامج الإنسانية، وكذلك إنشاء آليات لمراقبة وتقييم أداء المشاريع الإنسانية، مما يسمح بإجراء التعديلات اللازمة لتعزيز الفعالية.

عمل المنظمة بعد دخول داعش للعراق: اختلف عمل منظمة الهجرة الدولية (IOM) في العراق بشكل كبير قبل وبعد دخول داعش. ويمكن ايجاز بعض النقاط الرئيسية التي توضح هذا الاختلاف ومنها: [٢٧]

١. تحول التركيز إلى الاستجابة الطارئة لتلبية احتياجات النازحين بسبب النزاعات، حيث شهد العراق زيادة كبيرة في عدد النازحين داخليًا، وكذلك فيما يخص المساعدات الإنسانية فقد عملت المنظمة على تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي.

٢. إعادة التأهيل: بعد استعادة المناطق من داعش، انصب التركيز على إعادة تأهيل البنية التحتية والمساعدة في إعادة النازحين إلى ديارهم والعمل على التنسيق مع الجهات الأمنية كون ان الوضع الأمني المتغير تطلب تنسيقًا أكبر مع القوات الأمنية والجهات الحكومية لضمان سلامة العمليات وضمان تحقيق اهداف المنظمة في العراق.

وبذلك فقد صارت تواجه المنظمة مجموعة جديدة من التحديات بعد دخول داعش مثل ازدياد التحديات الأمنية، مما أثر على قدرة المنظمة على الوصول إلى بعض المناطق، وكذلك التنوع في الاحتياجات بسبب النزاعات فقد صار هناك تنوع احتياجات للسكان، مما تطلب استراتيجيات أكثر تعقيدًا ومرونة، ومن التحديات الحاجة الملحة للمنظمة لتوسيع الشراكات اذ زادت IOM من شراكاتها مع منظمات المجتمع المدني والجهات الدولية لتوسيع نطاق استجابتها. [٢٨]

بالمجمل، أدت الأزمات التي نتجت عن دخول داعش إلى تحول كبير في تركيز عمل IOM في العراق، من برامج التنمية إلى الاغاثات الانسانية.

اما عن الاهداف التي قد وضعتها المنظمة لعملها في العراق بعد دخول داعش وحتى بعد الانتصار على داعش فتمتلك منظمة الهجرة الدولية (IOM) أهدافًا محددة في العراق، وقد تم تحديد سقف زمني لتحقيق بعضها. تتشمل هذه الأهداف على: [٢٩]

١. تلبية الاحتياجات الإنسانية وتوفير المساعدات الأساسية للنازحين والمجتمعات المضيفة، مثل الغذاء، والماء، والرعاية الصحية، اذ يتم تنفيذ هذه الأهداف بشكل مستمر، مع تقييمات دورية لتحديد الاحتياجات.

٢. إعادة التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي اذ ينصب اهتمام المنظمة على رسم خطط تساعد في دعم النازحين والعائدين من خلال برامج إعادة التأهيل النفسية والاجتماعية وتتراوح البرامج بين قصيرة الأجل بين سنة الى سنتين اما طويلة الأجل (٣-٥ سنوات) حسب الاحتياجات المحلية.

٣. تهدف المنظمة من خلال عمل مكتبها في العراق على تعزيز الاستدامة من خلال تعزيز استدامة المجتمعات عن طريق برامج التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل اذ تحاول بذلك تحقيق نتائج ملموسة وقد حددت مدة حصد النتائج من ثلاث سنوات الى خمس سنوات.

٤. تحسين إدارة الهجرة من خلال دعم الحكومة العراقية في تطوير سياسات إدارة الهجرة وتحسين ظروف المهاجرين ويتم ذلك بشكل مستمر، مع مشاريع محددة قد تستمر لعام أو أكثر بالتعاون مع المؤسسات والوزارات المعنية بذات الشأن.

٥. تهدف المنظمة الدولية للهجرة في العراق الى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وذلك من خلال توسيع الشراكات مع منظمات الاستجابة الطارئة والمساعدات الإنسانية مع منظمات المجتمع المدني والجهات الدولية لتعزيز الاستجابة في وقت الأزمات.

تعمل IOM على مراجعة وتحديث أهدافها باستمرار وفقًا للمتغيرات على الأرض، مما يسمح لها بالتكيف مع الظروف الجديدة وتحقيق أقصى تأثير إيجابي، وفيما يخص الجهات المانحة الرئيسية لمنظمة الهجرة الدولية (IOM) في العراق تشمل مجموعة متنوعة من الحكومات والمنظمات الدولية، ومن اهم الجهات المانحة: [٣٠].

١. **المنظمات الدولية:** مثل الأمم المتحدة والتي تسهم بتمويل البرامج الإنسانية من خلال وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وكذلك البنك الدولي الذي يقدم دعمًا ماليًا للمشاريع التنموية.

٢. الوكالات الإنسانية وتتمثل بالمنظمات غير حكومية الدولية مثل الصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود، والتي قد تقدم تمويلًا أو شراكات في المشاريع، وهناك جهات مانحة خاصة، ومؤسسات خيرية بعض المؤسسات الخاصة والجهات المانحة الفردية قد تساهم في المشاريع الإنسانية.

٣. المنظمات الإقليمية وفي مقدمتها منظمات التعاون الإسلامي فهي تقدم دعمًا في بعض البرامج التي ترصدها المنظمة الدولية للهجرة في العراق وباقي الدول.

٤. **الحكومات الوطنية كالولايات المتحدة الأمريكية:** تقدم دعمًا ماليًا كبيرًا من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والمملكة المتحدة من خلال مكتب التنمية الدولية (DFID) والاتحاد الأوروبي كونه يقدم تمويلًا من خلال برامج المساعدات الإنسانية.

وقد تتغير هذه الجهات المانحة حسب الوضع الإنساني والاحتياجات المتزايدة، وتعمل IOM على توسيع نطاق شراكاتها لضمان تنفيذ برامج منظمة الهجرة الدولية (IOM) الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في العراق ومن اهم تلك البرامج: [٣١]

١. برنامج المساعدات الإنسانية: يهدف إلى تقديم المساعدات الغذائية والمياه والرعاية الصحية للنازحين والمجتمعات المضيفة. يتضمن هذا البرنامج توزيع المواد الأساسية مثل الطعام والمياه النظيفة.

٢. برنامج إعادة التأهيل والدعم النفسي الاجتماعي ويركز على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنازحين والعائدين، بما في ذلك خدمات المشورة والدعم الجماعي للمساعدة في معالجة الصدمات النفسية الناتجة عن النزاع.

٣. برنامج تحسين سبل العيش ويهدف إلى تعزيز فرص العمل من خلال برامج تدريب المهارات وتوفير منح صغيرة لبدء الأعمال. يشمل هذا البرنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات المحلية.

٤. برنامج تعزيز إدارة الهجرة يعمل على دعم الحكومة العراقية في تطوير سياسات وإجراءات أفضل لإدارة الهجرة والنزوح، مع التركيز على توفير بيانات دقيقة حول حركة السكان.

٥. برنامج المساعدة القانوني يقدم الدعم القانوني للنازحين والعائدين، بما في ذلك المساعدة في قضايا الحقوق والملكية والتعويضات.

تساهم هذه البرامج في تلبية احتياجات النازحين والمجتمعات المحلية، وتعزز من استقرار العراق بعد النزاعات. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة في العراق وبحسب الظروف والمعطيات على تعديل هذه البرامج بناءً على التغيرات في الوضع الأمني والإنساني وكذلك بحسب استمرارية التمويل للبرامج الضرورية في العراق وتساهم هذه البرامج في تلبية احتياجات النازحين والمجتمعات المحلية، وتعزز من الاستقرار في كافة مجالات الحياة. ويتم تعديل هذه البرامج بناءً على التغيرات في الوضع الأمني والإنساني [٣٢].

اما فيما يخص برنامج اعادة التأهيل النفسي الاجتماعي الذي تنفذه منظمة الهجرة الدولية iom فيعتبر من اهم البرامج وتنبع هذه الاهمية من النتائج المترتبة عليه ويهدف الى [٣٣]

١. يستهدف هذا النوع من البرامج الاناس اللذين يعانون من الصدمات النفسية بسب اعمال العنف والنزاعات وذلك بتقديم المساعدة لهم من خلال تقديم خدمات استشارية وتقديم الدعم نفسي وخاصة المهجرين او النازحين.

٢. تحسين الصحة النفسية للمستفيدين من خلال برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى بناء المهارات الحياتية وتعزيز الرفاهية النفسية

ويتكون برنامج التأهيل والتدريب النفسي من: [٣٤]

١. الجلسات الفردية والجماعية: تقديم جلسات علاج نفسي فردية، بالإضافة إلى جلسات جماعية لدعم التفاعل الاجتماعي ومشاركة التجارب.

٢. ورش عمل من خلال تنظيم ورش عمل لتعليم مهارات التأقلم والتعامل مع الضغوط النفسية، مما يساعد الأفراد على استعادة شعورهم بالتحكم بأنفسهم واعصابهم ومساعدتهم للعودة للحياة بشكل طبيعي مندمجين مع البيئة والمحيط الخارجي.

٣. **الدعم المجتمعي:** إنشاء مجموعات دعم مجتمعية لتعزيز الروابط الاجتماعية، مما يسهل إعادة دمج النازحين في مجتمعاتهم وتخطي الظروف والتجارب المريرة التي عاشوها والتي خلفت لهم اثار نفسية عميقة.

٤. التدريب المهني ويشتمل على تدريب العاملين في المجال الصحي والاجتماعي على كيفية تقديم الدعم النفسي والاجتماعي بفعالية.

٥. التعاون مع الشركاء المحليين اذ يعتبر هذا الركن من الاركان المهمة في برنامج التأهيل والتدريب النفسي كونه يتولى التنسيق مع منظمات المجتمع المدني والهيئات الحكومية لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة وضمان الوصول الى الاهداف المنشودة من هذا البرنامج.

اما الفئات المستهدفة لهذا البرنامج فهي (النازحون داخليًا، العائدون إلى مناطقهم بعد النزاع، المجتمعات المضيفة التي تعاني من ضغوطات نفسية نتيجة الأزمات)، ويتوقع من هذا البرنامج مجموعة نتائج مثل تحسين الصحة النفسية وزيادة عدد الأفراد الذين يحصلون على الدعم النفسي والاجتماعي، مما يؤدي إلى تحسين الحالة النفسية العامة، وتعزيز التكيف الاجتماعي وتمكين الأفراد من إعادة الاندماج في مجتمعاتهم بشكل أكثر فعالية ورفع الوعي من خلال زيادة الوعي بأهمية الصحة النفسية في المجتمع [٣٥].

التحديات التي تواجه المنظمة الدولية للهجرة في العراق عند تطبيق برنامج اعادة التأهيل النفسي والاجتماعي فهي:

- **الوصمة الاجتماعية:** مواجهة وصمة العار المرتبطة بالبحث عن المساعدة النفسية.
- **نقص الموارد:** الحاجة إلى المزيد من التمويل والمصادر البشرية لتوسيع نطاق البرنامج.

يعتبر هذا البرنامج جزءًا أساسيًا من الجهود الرامية إلى إعادة بناء المجتمعات العراقية وتعزيز القدرة على التحمل في وجه التحديات المستقبلية اما بالنسبة الى الفئات المستفيدة من برنامج إعادة التأهيل النفسي الاجتماعي لمنظمة الهجرة الدولية (IOM) في العراق يتم من خلال عدة خطوات ومعايير منها:

١. تقييم ميداني عن طريق مجموعة استبانات ومقابلات مع النازحين والعائدين من اجل تحديد الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات المتضررة.

٢. خطوة اختيار المستهدفين فتتم وفق معايير محددة وتكون الاولوية للفئات الاكثر ضعفا ويركز برنامج المنظمة الدولية للهجرة على النساء والأطفال وكبار السن، وكذلك الأفراد الذين تعرضوا لصدمات نفسية شديدة أو فقدوا أفراد عائلتهم. ويتم أخذ الظروف الاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار لتحديد الأفراد الذين يحتاجون إلى دعم أكبر.

وتحرص منظمة الهجرة الدولية على بناء توافق مع التوجيهات والسياسات التي تحددها الحكومة العراقية والجهات الإنسانية الأخرى لضمان توافق الجهود مع الاستجابة الشاملة للأزمات وكذلك تحديث بيانات الفئات المستفيدة بشكل دوري بناءً على التغيرات في الظروف الأمنية أو الاجتماعية، مما يساعد في توجيه الموارد بشكل أكثر فعالية، وتساعد هذه العمليات في ضمان أن الدعم يذهب إلى أولئك الذين يحتاجونه بشدة، مما يزيد من فعالية البرنامج. [٣٦]

ولقياس نجاح استراتيجيات برنامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في العراق، يمكن استخدام مجموعة من المؤشرات الرئيسية، تشمل [٣٧]

١. معدل الوصول إلى الخدمات من خلال عدد المستفيدين وقياس عدد الأفراد الذين يتلقون الدعم النفسي والاجتماعي مقارنةً بالعدد المستهدف وتنوع الفئات المستفيدة الفئات الضعيفة والمهمشة من إجمالي المستفيدين.

٢. تحسن الحالة النفسية للعينات التي تم اختيارها في برامج التأهيل النفسي من خلال استخدام أدوات قياس مثل استبيانات الصحة النفسية لتقييم التغيرات في الحالة النفسية للمستفيدين قبل وبعد تلقي الدعم.

٣. الدعم المستدام وذلك من خلال قياس الفترة الزمنية التي يظل فيها الأفراد مستفيدين من الخدمات والدعم المقدم ونسبة الأفراد الذين يعودون للاستفادة من الخدمات مرة أخرى.

٤. المشاركة المجتمعية التي يتم قياسها من خلال معرفة معدل المشاركة في الأنشطة بقياس عدد المشاركين في الجلسات الجماعية وورش العمل، مما يعكس مدى الاهتمام والاندماج المجتمعي وتساعد استبيانات قياس الرضا في معرفة مدى فهم المجتمع لمفاهيم الصحة النفسية والدعم الاجتماعي.

٥. تقييم الشراكات مع المنظمات المحلية وقياس عدد الشراكات التي تم إقامتها مع منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية وتفعيل الشراكات من خلال مدى فاعليتها في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات.

٦. إجراء تقييمات دورية لمراجعة فعالية الاستراتيجيات والتعديلات المطلوبة بناءً على النتائج سواء كانت نتائج طويلة الأجل او قصيرة وتقييم الأثر العام للبرنامج على استقرار المجتمعات المحلية وتساعد هذه المؤشرات في تقييم فعالية الاستراتيجيات المستخدمة وتوجيه الجهود نحو تحسين البرامج وتلبية احتياجات المستفيدين بشكل أفضل.

وفيما يخص مدى رضا الشارع العراقي عن عمل منظمة الهجرة الدولية (IOM) بصورة عامة ومدى التعاون معها يمكن تلخيصه في النقاط التالية: [٣٨]

١. **رضا المجتمع المحلي:** يتم قياسه من خلال استطلاعات الرأي اذ تشير بعض الدراسات والاستطلاعات إلى أن نسبة كبيرة من المستفيدين عبرت عن رضاها عن الخدمات المقدمة، خاصة في مجالات المساعدات الإنسانية والدعم النفسي الاجتماعي وكذلك يمكن معرفة رضا الجماهير من خلال التجارب الإيجابية للعديد من الأفراد اللذين يشيدون بالتأثير الإيجابي للبرامج على حياتهم، مثل تحسين الصحة النفسية وزيادة فرص العمل.

٢. وهناك مجموعة من المشاكل والعقبات امام تحقيق الرضا منها عدم تلبية جميع الاحتياجات فقد يشعر البعض بأن هناك احتياجات معينة لم يتم تلبيتها بشكل كافٍ، مما يمكن أن يؤثر على مستوى الرضا العام وكذلك الوصمة الاجتماعية في بعض الحالات، قد يكون هناك وصمة اجتماعية مرتبطة بالبحث عن المساعدة النفسية، مما يؤثر على مدى قبول الخدمات.

٣. نتيجة تعاون المنظمة مع الحكومة العراقية بشكل وثيق ومع الوزارات المعنية، مما يسهم في تعزيز التنسيق والفعالية وبالتالي ينعكس على مدى تحقيق الرضا، بالاضافة الى تعاون المنظمة مع العديد من المنظمات المحلية والدولية، مما يساعد في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات ودعم حصولها على الرضا من قبل المجتمع.

٤. ان استجابة المنظمة للاحتياجات المحلية يحقق قدرا كبيرا من الرضا عن عملها فهي تسعى إلى إدماج المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ، مما يعزز من مستوى التعاون والمشاركة، وخاصة في اقامة ورش العمل والفعاليات المجتمعية لتعزيز الوعي وزيادة المشاركة.

٥. على الرغم من وجود نوع من الرضا على عمل المنظمة في العراق وخاصة من جانب التعاون الذي تقدمه المنظمة الا ان هذا التعاون قد ينتابه نوعا من العقبات وخاصة فيما يخص اختلاف الثقافات وفهمها وفهم احتياجاتها، وكذلك التوترات الامنية التي تكون سببا في اعاقة هذا التعاون وقد يؤثر سلبا على العمل بكفاءة وبالتالي على مستويات الرضا.

الخلاصة

ومما تقدم يمكن القول ان منظمة الهجرة الدولية في العراق تعمل بالشراكة مع الحكومة العراقية على تأمين الهجرة الامنة والمنظمة كذلك تساعد الحكومة في معالجة ملف المهجرين والنازحين داخليا، ومنذ مباشرتها في العمل في العراق في عام ٢٠٠٣ واصبح لديها ١٥٠٠ موظف ومكاتب رئيسية في كل من بغداد واربيل والموصل والبصرة، فضلا عن انها تمتلك مكاتب فرعية في جميع انحاء العراق، والى جانب تعاونها مع الحكومة المركزية فأنها تعمل كذلك بالتنسيق مع حكومة اقليم كردستان العراق من اجل تقديم الدعم لكافة المحافظات العراقية البالغ عددها ١٨ محافظة الوصول الى نهج شامل ذو تأثير مستدام وطويل الامد، بالاضافة الى توفير المساعدات الفورية والهامة لكل من عانى من مشاكل النزوح والازمات المطولة، وقد عملت المنظمة على خلق اكثر من ١١٠٠٠ فرصة عمل، كما وتدعم المنظمة مبادرات الشرطة المجتمعية العراقية، ناهيك عن الاستجابة السريعة للاحتياجات الانسانية للمهاجرين والنازحين وخاصة في فترة جائحة كورونا فقد ساعدت العمال النازحين او المهاجرين الذين تأثروا في وقت الجائحة وعملت على دفع مساعدات نقدية لهم تلقى كل فرد منهم ما يقارب ال١٨٢ دولار.

اما بعد هزيمة داعش فقد قدمت المنظمة تحديدا عام ٢٠١٧ المساعدات الانسانية لأكثر من ستة ملايين نازح داخلي كانوا يحاولون العودة الى مناطقهم الاصلية، وقد ادارت المنظمة الدولية للهجرة في العراق ملفات متعددة من اهمها ادارة المخيمات وتنسيقها واعادة تأهيل المأوى والبنية التحتية والرعاية الصحية، والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، والحماية وادعم لتطوير السياسة الوطنية للهجرة، وتعتبر المنظمة مصدر رئيس للبيانات والتحليلات عن السكان النازحين في العراق من خلال امتلاكها مصفوفة تتبع النازحين، وتوفر معلومات موثوقة لتحقيق الاستجابة الانسانية والتخطيط التنموي.

وقد حضيت المنظمة الدولية للهجرة في العراق بشراكات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة، كعضوٍ في الفريق القُطري الإنساني للأمم المتحدة (UNHCT) وفريق الأمم المتحدة القُطري (UNCT). كما تشارك المنظمة الدولية للهجرة، ضمن إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) في العراق، في قيادة فريق لتوفير المأوى والمواد غير الغذائية وإدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها (CCCM) ومجموعة العمل من أجل العودة (RWG)."

الهوامش:

(١) المصطلحات الاساسية للهجرة، وكالة الامم المتحدة للهجرة، الفترة، ٢٠٢٠، المنظمة الدولية للهجرة، على الموقع الالكتروني https;// w.w.wegpt.iom.int ص٤١.

(٢) المنظمة الدولية للهجرة في العراق (iom) httpp:\\iraq.iom.int

(٣) المصدر السابق نفسه

(٤) المصطلحات الاساسية للهجرة، وكالة الامم المتحدة ٢٠٢٠، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

(٥) ماكوليف م. وأ. تريباند يا فيليدو (الناشران)، تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٢، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، ص٣١٥

(٦) المصدر السابق، ص٣٤٧

(٧) منار صبرينة واخرون، الاليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، بحث منشور، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد٦، ٢٠٢١، ص٦٤

(٨) تقرير وزارة الهجرة والمهجرين، السياسة الوطنية لمعالجة النزوح، تموز، ٢٠٠٨، ص٥

(٩) المصدر السابق نفسه، ص٦

(١٠) نانسي طلال زيدان، الهجرة غير النظامية بين التاريخ والتعقيد، ط١، دار المصرية السودانية الإماراتية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص١٤

(١١) المصدر السابق نفسه، ص١٤

(١٢) تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، المنظمة الدولية للهجرة، https;//w.w.w iom.int، ص١٩٦

(١٣) شريف الشرشاوي، الإطار النظري لدراسة الهجرة الدولية: تعددية المقاربات وتداخل التخصصات، بحث منشور، المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣ العدد ١، حزيران ٢٠٢٤، ص٤.

(١٤) هاشم نعمة فياض، العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية من منظور البلدان المرسلة للمهاجرين، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢، ص٩٣.

(١٥) المصدر السابق، ص٩٣

(١٦) المصدر السابق، ص٩٣

(١٧) هيلين محمد عبد الحسين واخرون، تحليل جغرافي للهجرة الغير المشروعة الى دول الاتحاد الاوربي (العراق انموذجا)، بحث منشور، مجلة رويت للعلوم الاجتماعية، المجلد ٩، العدد ٤، ص٤٥٨

(١٨) حسام صبار هادي وعدنان عناد العكيلي، الابعاد الجغرافية لظاهرة الهجرة السكانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد (٢)، العدد ٤٥، ٢٠٢٢، ص٩٠٥

(١٩) المصدر السابق، ص٩٠٦

(٢٠) المصدر السابق، ص٩٢٧

(٢١) المصدر السابق، ص ٩٢٨

(٢٢) المصدر السابق، ص٩٣٠

[٢٣] المصدر السابق، ص٩٣٠

[٢٤] هيلين محمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٩

[٢٥] التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، المنظمة الدولية للهجرة، وكالة الامم المتحدة، ص٢٠

[٢٦] المصدر السابق، ص٢٢

[٢٧] نانسي طلال، مصدر سبق ذكره، ص١٤

[٢٨] المصدر السابق نفسه، ص١٥

[٢٩] لعفريت مسعودة، بالنور سلمى، جامعة البليدة، الجزائر، الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها، مجلة افاق علمية، المجلد، ١٥، العدد، ٢، ٢٠٢٣، ص٩٣٨

[٣٠] المصدر السابق، ص٩٣٨

[٣١] تقرير المنظمة الدولية للهجرة الاستراتيجية المؤسسية بشأن الهجرة والبيئة وتغيير المناخ ٢٠٣٠-٢٠٢١، وكالة الامم المتحدة للهجرة، ص٢٢

[٣٢] المصدر السابق، ص٢٧

[٣٣] ماكوليف م.وأ. تريانديفيليدو، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨

[٣٤] التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، مصدر سبق ذكره، ص٣٣

[٣٥] تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠

[٣٦] فاطمة الزهراء اسميهر، الهجرة الدولية: قراءة مفاهيمية ونظرية في مجموعة باحثين، الهجرة الدولية والديناميات السوسيومجالية: السياقات –التحديات –الافرازات، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢، ص٤٠٨

[٣٧] المصدر السابق، ص٤٠

[٣٨] موقع المنظمة الدولية للهجرة في العراق httpp:\\iraq.iom

المصادر

١) التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، المنظمة الدولية للهجرة، وكالة الامم المتحدة

٢) تقرير المنظمة الدولية للهجرة الاستراتيجية المؤسسية بشأن الهجرة والبيئة وتغيير المناخ ٢٠٣٠-٢٠٢١، وكالة الامم المتحدة للهجرة

٣) تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، المنظمة الدولية للهجرة، https;//w.w.w iom.int

٤) تقرير وزارة الهجرة والمهجرين، السياسة الوطنية لمعالجة النزوح، تموز، ٢٠٠٨

٥) حسام صبار هادي وعدنان عناد العكيلي، الابعاد الجغرافية لظاهرة الهجرة السكانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد (٢)، العدد ٤٥، ٢٠٢٢

٦) شريف الشرشاوي، الإطار النظري لدراسة الهجرة الدولية: تعددية المقاربات وتداخل التخصصات، بحث منشور، المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣ العدد ١، حزيران ٢٠٢٤

٧) فاطمة الزهراء اسميهر، الهجرة الدولية: قراءة مفاهيمية ونظرية في مجموعة باحثين، الهجرة الدولية والديناميات السوسيومجالية: السياقات –التحديات –الافرازات، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠٢٢

٨) لعفريت مسعودة، بالنور سلمى، جامعة البليدة، الجزائر، الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها، مجلة افاق علمية، المجلد، ١٥، العدد، ٢،٢٠٢٣، ص٩٣٨

٩) ماكوليف م. و أ. تريباند يا فيليدو (الناشران)، تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٢، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، ص٣١٥

١٠) المصطلحات الاساسية للهجرة، وكالة الامم المتحدة ٢٠٢٠، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

١١) المصطلحات الاساسية للهجرة، وكالة الامم المتحدة للهجرة، القتهرة،٢٠٢٠، المنظمة الدولية للهجرة، على الموقع الالكتروني https;// w.w.wegpt.iom.int ص٤١.

١٢) منار صبرينة واخرون، الاليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، بحث منشور، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد٦، ٢٠٢١، ص٦٤

١٣) المنظمة الدولية للهجرة في العراق (iom) httpp:\\iraq.iom.int

١٤) نانسي طلال زيدان، الهجرة غير النظامية بين التاريخ والتعقيد، ط١، دار المصرية السودانية الاماراتية للنشر والتوزيع،٢٠٢٠

١٥) هاشم نعمة فياض، العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية من منظور البلدان المرسلة للمهاجرين، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠٢٢

١٦) هيلين محمد عبد الحسين واخرون، تحليل جغرافي للهجرة الغير المشروعة الى دول الاتحاد الاوربي (العراق انموذجا)، بحث منشور، مجلة رويت للعلوم الاجتماعية، المجلد ٩، العدد ٤